DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i3.31

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

مستقبل النظام السياسي في دولة جنوب السودان

"The future of the political system in South Sudan"

Mohammed Shattab Edan [a]
[a] Tikrit University / college of political Science

م.د. محمد شطب عيدان [a]*
[a] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 24 February . 2015
- Accepted 17 April . 2015
- Available online 30 June . 2015

Keywords:
- political system
- conflict in Sudan
- Civil war
- State of South Sudan
- Post-breakup problems

©2015 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The political system in South Sudan, which was established in 2011, is facing various challenges that affect the overall state of the country and the political institutions that make up this system. These challenges include obstacles and supportive factors that are distributed in the internal and external environments of the system. The compass that can determine the future direction of this system depends on how it deals with these challenges by minimizing their negative effects and exploiting available opportunities in supportive factors.

Taking a general look at the current situation, the most prominent problems facing South Sudan include internal challenges such as improving the deteriorating infrastructure of the economy, completing the building of state institutions, tribal conflicts, conflicts over access to water, grazing lands, and livestock, the dominance of the Dinka tribe in government, corruption, lack of transparency and accountability, the spread of diseases and epidemics, the resettlement of southerners coming from abroad, and other problems. In addition, there are challenges in the region of the state, where the relationship with Sudan takes the largest share, as well as border problems with neighboring countries and the confrontation of armed movements such as the Lord's Resistance Army and others.

*Corresponding Author: Mohammed Shattab Edan,E-Mail: mohammadshatub@tu.edu.iq ,Tel: ,
Affiliation: Tikrit University / college of political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 24/ شباط /2015
- القبول : 17/ نيسان /2015
- النشر المباشر: 30/حزيران /2015

الكلمات المفتاحية :
- النظام السياسي
- الصراع في السودان
- الحرب الأهلية
- دولة جنوب السودان
- مشكلات ما بعد الانفصال

الخلاصة : يمرُّ النظام السياسي في دولة جنوب السودان الفتية التي تأسست عام 2011 بمتغيرات تنحت في واقع الدولة عموماً وبالمؤسسات السياسية المشكّلة لهذا النظام خصوصاً، وتتضمن هذه المتغيرات تحديات معرقلة وعوامل دعم لاستمراره تتوزع في بيئتي النظام الداخلية والخارجية، وتمثّل البوصلة التي يمكن من خلالها معرفة اتجاهات مستقبل هذا النظام وفقاً لآلية تعامله معها بتقليل الآثار السلبية للتحديات واستغلاله للفرص المتاحة في عوامل الدعم

وبنظرة عامّة إلى الشأن الجاري يمكن القول أن ابرز المشكلات التي تواجه دولة جنوب السودان هي تحديات داخلية منها تحسين وضع البنية الأساسية المتردية للاقتصاد واستكمال بناء مؤسسات الدولة، والصراعات القبلية، والنزاعات من أجل الوصول إلى الماء والمراعي والماشية، وهيمنة قبيلة الدينكا على الحكم، والفساد وانعدام الشفافية والمحاسبة، وانتشار الأمراض والأوبئة ومشكلة توطين الجنوبيين القادمين من الخارج إلى الدولة وغيرها من المشكلات، إضافة إلى التحديات في إقليم الدولة التي تأخذ فيه العلاقة مع دولة السودان الحصة الأكبر منه، إضافة إلى المشكلات الحدودية مع الدول المجاورة ومواجهة الحركات المسلحة كجيش الرب وغيرها.

المقدمة:

يمرُّ النظام السياسي في دولة جنوب السودان الفتية التي تأسست عام 2011 بمتغيرات تنحت في واقع الدولة عموماً وبالمؤسسات السياسية المشكّلة لهذا النظام خصوصاً، وتتضمن هذه المتغيرات تحديات معرقلة وعوامل دعم لاستمراره تتوزع في بيئتي النظام الداخلية والخارجية، وتمثّل البوصلة التي يمكن من خلالها معرفة اتجاهات مستقبل هذا النظام وفقاً لآلية تعامله معها بتقليل الآثار السلبية للتحديات واستغلاله للفرص المتاحة في عوامل الدعم.

وبنظرة عامّة إلى الشأن الجاري يمكن القول أن ابرز المشكلات التي تواجه دولة جنوب السودان هي تحديات داخلية منها تحسين وضع البنية الأساسية المتردية للاقتصاد واستكمال بناء مؤسسات الدولة، والصراعات القبلية، والنزاعات من أجل الوصول إلى الماء والمراعي والماشية، وهيمنة قبيلة الدينكا على الحكم، والفساد وانعدام الشفافية والمحاسبة، وانتشار الأمراض والأوبئة ومشكلة توطين الجنوبيين القادمين من الخارج إلى الدولة وغيرها من المشكلات[1]، إضافة إلى التحديات في إقليم الدولة التي تأخذ فيه العلاقة مع

1 سامي السيد أحمد، " قضايا الخلاف بين السودان وجنوب السودان"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 57، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، آب، 2012)، ص164.

دولة السودان الحصة الأكبر منه، إضافة إلى المشكلات الحدودية مع الدول المجاورة ومواجهة الحركات المسلحة كجيش الرب وغيرها.

يحاول هذا البحث معرفة واقع التحديات التي يعيشها النظام السياسي في هذه الدولة الناشئة حديثاً ومن أجل الإحاطة بالموضوع فقد جاء البحث في ثلاثة مطالب، تناول الأول منها المكونات الأساسية لبيئة النظام السياسي، فيما إهتم الثاني ببيان طبيعة النظام السياسي ومؤسساته، وجاء الثالث موّضحاً أبرز التحديات التي يواجهها هذا النظام، لتأتي الخاتمة والاستنتاجات في نهاية متن البحث .

أهمية البحث

تأتي الأهمية العلمية للبحث في دراسته لنظام سياسي حديث التشكيل يمر في مرحلة انتقالية يحاكي العديد من النماذج السياسية التي ظهرت وقد تظهر حديثاً في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يسهم في صياغة نماذج نظرية حول خصائص هذه النظم ومعرفة المشتركات والاختلافات فيما بينها، أما الأهمية العملية فتأتي في بيان الأحوال السياسية في إقليم استقل حديثاً عن دولة من دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية (السودان) وهو ما يرسم صورة عن حال التحديات التي قد يواجهها استقلال أقاليم أخرى في المنطقة ويستفاد من ذلك في أخذ الدروس وتجاوز الصعوبات .

إشكالية البحث:

يعالج البحث نموذج نظام سياسي ناشئ في بيئة داخلية ودولية غير مستقرة، الأمر الذي يكشف متغيرات تعقّد المشهد السياسي في المرحلة الانتقالية التي يمر فيها، الناتجة عن عدم نضج المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه، وعدم الاتفاق على عقد اجتماعي يوحّد مختلف القوى السياسية المؤثرة فيه، وهو الأمر الذي يقود إلى ضرورة التأنّي في الحكم على تجربة هذا النظام السياسي قبل نجاحه في الاختبارات الأولية التي يعيشها، المتمثلة في إثبات الذات ومن ثم الإنطلاق نحو التنمية والتحديث في مجمل المجالات الحيوية لبناء الدولة .

فرضية البحث:

يتمحور البحث حول فرضية مفادها: إن النظام السياسي في جنوب السودان يحمل تركة ثقيلة من التحديات التي نشأت مع إعلان استقلال الدولة مما يثقل مؤسساته بأعباء إضافية على مهامه في بناء الدولة والتنمية.

الكلمات الأساسية: جنوب السودان، مشكلات ما بعد الانفصال، استقلال اقليم، مشكلات التنمية السياسية

المطلب الأول

بيئة النظام السياسي

أولا: البيئة التاريخية

تعرّضت دولة السودان (قبل انفصال دولة الجنوب) لمشكلات سياسية عديدة، كان أولها تفجّر الحرب الأهلية قبل الاستقلال عام 1955، التي أتت بسبب سوء المعيشة وسيادة الشعور بالتهميش لسكان جنوب السودان من حكومة الخرطوم، إضافة إلى تأجّج حالة التمرد من بعض أبناء الجنوب المنتسبين للفرقة العسكرية السودانية المنتشرة في الجنوب وبدعم من أعضاء برلمان جنوبيين، أدى إلى قمعها وهرب المتمردون إلى الدول المجاورة للجنوب حيث بدأوا بتلقي الدعم الإقليمي والدولي، فتم تأسيس حزب سانو (منظمة الإتحاد الوطني الإفريقي السوداني) التي بقيت تعمل في المنفى حتى عام 1964 وتأسيس منظمة عسكرية عرفت باسم (الإنيانيا) قادت التمرد المسلح ضد حكومة الخرطوم في ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي[2]، وتلا ذلك اضطرابات سادت كل أنحاء جنوب السودان، ثم شهدت البلاد فترة هدوء نسبي بعد توقيع اتفاق أديس أبابا عام 1972، أعطي الجنوب بموجبه حكماً ذاتياً في إطار السودان الموحد وتم بموجبها تشكيل المجلس التنفيذي العالي لجنوب السودان ومجلس الشعب الإقليمي في الجنوب، واستمر ذلك الحال حتى اندلاع حرب أهلية جديدة في الجنوب عام 1983 خاضها شعب الجنوب باسم الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون قرن قدي مبيور شملت عدة مناطق من السودان وليس الجنوب فقط واستمرت الحركة في مواصلة حربها ضد حكومة الخرطوم حتى سنة 2005 التي تم فيها توقيع اتفاقية السلام الشامل بين الحركة وحكومة الخرطوم[3].

شاركت الحركة الشعبية لتحرير السودان بشكل فاعل في الانتخابات التي أفرزت الحكومة في الجنوب حسب اتفاق نيفاشا عام 2010، استعداداً لخوض استفتاء حق تقرير المصير الذي قاد إلى انفصال

---

[2] للمزيد من التفصيل: زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955-2011** (القاهرة ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، 2010)، ص-ص 99-102.

[3] إبراهيم محمد آدم، " قضايا التحول الديمقراطي في السودان "، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 42، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، تشرين الأول، 2008)، ص-ص 3-4

الجنوب عن السودان عام 2011[4]، وتأسس بموجب ذلك النظام السياسي لدولة جنوب السودان، وبذلك فإن تاريخ المجتمع السياسي في الدولة المفعم بالصراع يواجه صعوبة في تهيئة البيئة الملائمة للاستقرار السياسي والمجتمعي وتداول السلطة لدى المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية المكوّنة للنظام السياسي.

ثانياً: البيئة الاجتماعية– الثقافية

يتّسم مجتمع جنوب السودان بصفة التنوع العرقي والقبلي شأنه شأن معظم المجتمعات الإفريقية، ويتشكّل التقسيم العرقي – القبلي لمجتمع جنوب السودان من الطوائف التي تتمثّل بـ[5]:

1. النيليون، وهؤلاء يشكلون قبائل الدينكا* والنوير والشلك والأنواك، وهم غالباً ما يستقرون في منطقتي بحر الغزال وأعالي النيل، وتتفرع كل قبيلة منهم إلى قبائل فرعية أخرى، وتعتمد في حياتها على الزراعة أو تربية الماشية، إذ تحظى الماشية لدى هذه القبائل بأهمية دينية لإيمان بعضهم بحلول أرواح الأجداد فيها، وتعتبر قبيلة الدينكا الأكثر تحضراً بين هذه المجموعة، كما تعيش غالبية قبيلة الأنواك في داخل أثيوبيا والمناطق الحدودية المحاذية لجنوب السودان.
2. النيليون الحاميون، ويتألفون من المورلى والديدينجا والبويا والتوباسا واللاتوكا، ويقيمون بمعظمهم في المناطق الاستوائية ولهم امتدادات في أوغندا وكينيا.
3. القبائل السودانية، وتتألف من عدة قبائل صغيرة الحجم، تسكن في المناطق الغربية والجنوبية من الدولة، وأهمها قبيلة الأزاندي.

---

[4] أنظر: بدر الشافعي، "جنوب السودان وقضية الانتخابات"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 48، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، نيسان، 2010)، ص 19.

[5] زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955–2011**، مصدر سابق، ص57.

* يقدر عدد هذه القبيلة بثلاثة ملايين نسمة وتعتبر من أكبر التجمعات البشرية في الدولة، مشكّلين جزأً من مركب إثني وثقافي أشمل يعرف بإسم (الشعوب الناطقة باللو)، تمتد في أقاليم شرق أفريقيا مع تشابه فيزيقي متميز مع عرق (ماساي) في كينيا وال(توتسي) في رواندا وبوروندي، للمزيد أنظر: حلمي شعراوي، **السودان في مفترق الطرق**، (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011)، ص 55.

4. قبائل أخرى مثل: بالي ومنداري وانياجورا وفاجولو ومورو ولولوبا، وهي خليط من المجموعات النيلية، والحامية والسودانية، وتنتشر في أقصى جنوب الدولة وعلى الحدود مع أوغندا.

والملاحظة الجديرة بالذكر، أن كل هذه القبائل لم تنشأ في جنوب السودان، وإنما هاجرت إليه من دول أخرى مجاورة وسكنت فيه بصورة دائمة أو مؤقتة[6]، وبهذه الهجرة تركت دياناتها الوثنية القديمة ودخلت إلى المسيحية ومن أهم القبائل التي تحولت إلى الدين المسيحي هي:[7]:

1. كاكوا وكوكو في منطقة يي وكاجوكاي (The Kakwa and Kuku of Yei and Kajo) ، دخلت هذه القبائل الإفريقية إلى المسيحية منذ ثلاثينيات القرن العشرين ونزح أكثر من 50% منهم إلى أوغندا بفعل الحروب وعاد قسم كبير منهم عام 1997 بعد سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على المنطقة.

2. الأزاندي والباكا في مناطق طمبرة ويامبيو ومريدي، ولقد تأثرت بالحروب اجتماعياً وتمزقت اخلاقياً وقيمياً رغم الجهود التي بذلتها الكنائس في الجنوب لمعالجة هذا الأمر.

3. المفولو والولو في منطقة جور، ويعتبر سكانها من أكثر المناطق تعرضاً للتهميش من قبل دولة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان على حد سواء وهم الأكثر تخلفاً من الناحية الصحية والتعليمية.

4. المورو في منطقة مندري، وهي على الرغم من قلة عددها قياساً بالمجموعات القبلية الأخرى فهي تعد الأكثر احتضاناً للنخب التعليمية وتعد ملاذاً مركزياً للمجتمع الريفي في الجنوب.

5. النوير والأنواك والشلك والجيج في منطقة أعالي النيل، وهي من أسرع القبائل اعتناقاً للمذاهب المسيحية خاصة في سنوات الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين.

---

[6] للمزيد أنظر: زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955-2011**، مصدر سابق، ص57.

[7] للمزيد أنظر: عبده مختار موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان مع إشارة إلى الفترة (1989-2005)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 25 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، 2010)، ص-ص 55-56.

ومن جهة أخرى رغم كان قيام الدولة نتيجة الاضطهاد الثقافي للعرب المسلمين في الشمال على الجنوبيين الأفارقة المسيحيين (حسب رأي المنظّرين الجنوبيين، ما أسس لتغييب واضح لحقوق المسلمين الجنوبيين، رغم ما يقال عن أنهم يمثلون ما بين 30 و35% من المواطنين ، لا يوجد بينهم أي وزير اتحادي على مستوى الدولة ولا حتى ولائي على مستوى الولايات رغم أن بينهم مقاتلين سابقين من اجل استقلال الجنوب، وبينهم أيضاً من هم أعضاء في حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة[8]، إلا إن ذلك لا يحكم مجمل طبيعة المشهد الثقافي في الدولة التي تتشكّل مما يزيد على 60 مجموعة عرقية ودينية تتكلم ما يزيد عن 50 لغة[9]، وان كان الدين قد دخل كطرف أساسي في تشكّل الدولة, فإن الوثنية تحكم اغلب تصرفات سكان الجنوب رغم اعتناقهم المسيحية والإسلام[10].

إن تعدد الانتماءات العرقية والدينية إضافة إلى اختلاف الانتماء القبلي يمثّل تحدياً لدولة ناشئة كجنوب السودان، ويلقي على النظام السياسي مسؤولية مواجهة أزمات الاندماج والمشاركة والتوزيع والهوية التي قد تنتج عن هذا التباين إذا لم تتم إدارة التفاعلات الاجتماعية في المستقبل بصورة سليمة.

ثالثاً: البيئة الاقتصادية

يعتمد اقتصاد جنوب السودان على إنتاج النفط، إذ يمثل نسبة 98% من واردات ميزانية الدولة[11]، ومن خلال المخطط رقم (1) يتّضح مدى تطوّر الناتج القومي للدولة، ويتّضح كذلك مدى تذبذب وعدم استقرار قيم الناتج القومي منذ سنة الاستقلال 2011 التي وصل فيها إلى أكثر من 20 مليار دولار

8 عبد النبي شاهين، **جنوب السودان تبحث عن هويتها واستقرارها**، (دبي، صحيفة البيان، 2013) في:
http://www.albayan.ae/one-world/interviews-dialogues/2013-03-12-1.1840340 (March, 12, 2013)

9 UNISCO "UNESCO Country Programming Document for South Sudan 2014-2016" (http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002268/226870e.pdf) accessed September , 11, 2014.

10 عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان: صراعات الحرب وصراعات السلام دور الأحزاب السياسية 1947 – 1972** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011)، ص 454.

11 وكالة رويترز، **جنوب السودان يضع مشروع ميزانية 2012-2013**، (وكالة رويترز، 10-أغسطس-2014) في:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE85J0CJ(june-20,2012)

أمريكي، وعُدّ أعلى ناتج قومي اجمالي في شرق أفريقيا[12]، حتى هبوطه في2012 و 2013 إلى أقل من 15 مليار دولار أمريكي.

المخطط رقم (1) الناتج القومي في جنوب السودان للمدة (2011–2013)

المخطط من إعداد الباحث باستخدام المصدر التالي:

–البنك الدولي، الناتج القومي الإجمالي لجنوب السودان، (البنك الدولي، 2014) في:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD(Augest,13,2014)

وهو ما يبين وجود تأثير بمتغيرات داخلية وخارجية تحكم عمل المؤسسات الإنتاجية وأدائها ، الأمر الذي يعكس بصورة جلية عدم وجود النضج المؤسسي المطلوب لمكونات الإنتاج القومي في الاقتصاد الناشئ.

وقد ألقت الحرب الأهلية مطلع عام 2014 بظلالها على اقتصاد الدولة ، فمثلاً على صعيد المورد الأساسي للميزانية (النفط) الذي توقف إنتاجه بشكل شبه تام في ولاية الوحدة، إذ قامت شركة GPOC للبترول المكونة من شركة البترول الوطنية الصينية وشركة بتروناس الماليزية وشركة ONGC Videsh

[12] Policy Brief: South Sudan, Country Indicator for Foreign Policy, 2012 (www4.carleton.ca/cifp/app/serve.php/1409.pdf) accessed March, 7, 2013.

الهندية بإيقاف إنتاج النفط وإجلاء موظفيها فور اندلاع القتال. وأعلن مسؤولون عن عدم تأثر إنتاج النفط في منطقة أعالي النيل، ولكن أُبلغ المشترون بأن شحنات شهر يناير 2014 ستتأخر، مشيرين إلى انخفاض الإنتاج بأكثر من خمسين ألف برميل يومياً[13]، الأمر الذي حدا بالحكومة إلى الاقتراض من شركات النفط نفسها لدعم الاقتصاد الغارق بسبب الصراع الداخلي الذي عصف بالدولة منذ ديسمبر 2013[14]، والذي كلّف الدولة خسائر قاربت 6 مليار دولار أمريكي[15].

ومن ناحية ثانية أخّرت الحرب إنتاج الذهب في الدولة، الذي كان من المؤمّل الشروع به في عام 2016 إلى عام 2017 بسبب الظروف الأمنية التي منعت إجراءات التعدين[16].

يتّضح من خلال ذلك أن الاقتصاد يمكن أن يكون عنصراً حاسماً في بناء الدولة واستقرار نظامها السياسي، لما تمتلكه الدولة من موارد وفرص يمكن من خلاله أن تستفيد من الدعم الدولي، إلا إن هذا الاقتصاد الناشئ يحتاج بيئة أمنية وسياسية داعمة له وجاذبة لرؤوس الأموال، وهو ما يتيح استكمال تأسيس البنى التحتية والشروع في التنمية والتحديث، الذي يمثل أبرز تحديات قيام الدول الناشئة.

13() دينق مشول مونيراش، **الصراع يوقف عجلة إقتصاد جنوب السودان**، (موقع النيلين، برلين، 2014) في:

- http://www.theniles.org/articles/index-ar.php?id=2259(April,8,2014)

14 موقع cnbcعربية، **جنوب السودان تخطط لاقتراض مليار دولار من شركات النفط**، (قناة cnbcعربية، 10-أغسطس، 2014) في:

http://www.cnbcarabia.com/?p=163430(July,3,2013)

15 صحيفة الدستور، **6 مليارات دولار خسائر جنوب السودان جراء وقف ضخ النفط خلال 2013**، (صحيفة الدستور، القاهرة، 10-أغسطس- 2014) في:

http://www.dostor.org/215789(June,9,2013)

(16) رويترز، جنوب السودان يؤجل إنتاج الذهب عاماً بسبب الصراع، (وكالة رويترز، 31- يوليو- 2014) في:

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0G01R620140731,(Augest,7, 2014)

رابعاً: البيئة الجيو–سياسية

تشغل الدولة مساحة تبلغ زهاء 700 ألف كم مربع (ما يقارب نصف مساحة إثيوبيا)، ويمتهن أكثر من 90% من سكانها الزراعة وتربية الماشية، ويعيش معظم السكان نمط الحياة البدوية[17].

الخارطة رقم (١) دولة جنوب السودان وجوارها الجغرافي

الخارطة من إعداد الباحث باستخدام المصدر التالي: سفين جلال فتح الله و محمد ظاهر كوخا صادق، المقومات الجيوبوليتيكية

[17] أيمن السيد شبانه، "موقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 51، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يناير، 2011)، ص21.

لدولة جنوب السودان، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية**، المجلد 7، العدد 2،(كركوك، السنة السابعة، 2012).

وتعد الدولة حبيسة لعدم إطلالها على أي مسطّح مائي، وتشترك حسب الخارطة رقم (1) حدوداً مع ستة دول هي (أثيوبيا، كينيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، والسودان) بحدود يبلغ طولها أكثر من 5000 كم[18]، ولا تطل على أي مسطّح مائي إقليمي أو قاري.

يفرض الواقع الجغرافي للدولة وجود ثوابت يمكن تفعيلها واستغلالها ايجابياً في دعم التعاون الثنائي والإقليمي بينها وبين محيطها المتنوع الذي يحتوي دولاً يمكن أن تستفيد منها جنوب السودان في دعم سياساتها المائية والزراعية والتجارية والنفطية إذا ما تم بناء شراكة متينة بينها وبين دول إقليمية مهمة كأثيوبيا وكينيا وأوغندا والسودان، مع وجود رؤية تعلي المصلحة المشتركة وتنأي الصراعات السياسية جانباً، وهو ما يدعم أداء النظام السياسي ويزيد من فرص نجاحه في تحقيق الاستقرار والبناء على أسس قوية، كما يمكن لهذه البيئة الجغرافية أن تنعكس سلباً على واقع الدولة من خلال تصاعد حدة النزاع والصراع على المصالح كالحدود والأقليات والحركات المتمردة المنتشرة في إقليم الدولة، وهو ما قد يزيد من أعباء النظام السياسي في الحفاظ على أمن الدولة القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي والبقاء في منأى عن التنافس الإقليمي والصراعات بين القوى الموجودة فيه .

إن جميع مكونات بيئة النظام السياسي ترتبط إيجاباً أو سلباً في كيفية تعامل النظام ذاته معها واستغلالها لتحقيق أهدافه، الأمر الذي يعتمد على طبيعة النظام ذاته وآليات عمله التي تضمن أو لا تضمن بقائه في حالة انسجام داخلي بين مكوناته وتفاعل طبيعي مع البيئة المحيطة به.

18 حسن عبد المنقوري، **الأبعاد الجيوسياسية لانفصال جنوبي السودان**، (موقع جامعة الخرطوم، 2013)، في:
http://activities.uofk.edu/multisites/Uofk_activities/images/stories/activities/Humanities2013/papers/Geopolitical_Dimensions_for_the_secession_of_southern_Sudan.pdf(Augest,10.2014)

المطلب الثاني

طبيعة النظام السياسي في الدولة

إن جمهورية جنوب السودان ذات النظام الرئاسي لا تزال تحت حكم الدستور المؤقت الذي أُقر عام 2011، الذي يمكن من خلاله فهم السلطات كما بينته مواده فيما يلي:

أولاً : السلطة التشريعية

تتناول (المادة 54) موضوع السلطة التشريعية التي تتكون الجمعية التشريعية الوطنية، ومجلس الولايات، وتفصّل (المادة 57) من الدستور صلاحيات الجمعية التشريعية الوطنية كما يلي[19]:

1. مراقبة أداء مؤسسات الحكومة الوطنية.
2. إقرار خطط وبرامج وسياسات الحكومة.
3. إقرار الميزانية.
4. التصديق على المعاهدات الدولية والأعراف والاتفاقيات.
5. تبني قرارات المسائل المتعلقة بالشؤون العامة.
6. استدعاء الوزراء للإجابة عن أسئلة أعضاء الجمعية، وما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بوزاراتهم .
7. استجواب الوزراء حول أدائهم أو أداء وزاراتهم.
8. المصادقة على التعيينات الموجودة في هذا الدستور .
9. سحب الثقة عن نائب الرئيس أو أي وزير.
10. سن التشريعات لتنظيم شؤون خدمة المؤسسات القضائية وآلياتها.

(19) The Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, Juba, 2011, p-p 18-19.

11. تأدية أي وظيفة أخرى مذكورة في الدستور أو القانون.

فيما تتناول (المادة 57) من الدستور المؤقت صلاحيات مجلس الولايات كما يلي[20]:

1. ممارسة التشريع فيما يخص نظام اللامركزية للحكم والقضايا المتعلقة بمصالح الولايات وتمرير التشريعات بأغلبية ثلثي الممثلين.
2. إصدار القرارات والتعليمات الموجهة لكافة مستويات الحكومة بما يتوافق مع المواد 47، 48، و49 من الدستور.
3. الإشراف على إعادة التجنيس، الإغاثة، إعادة التوطين، إعادة التأهيل، وإعادة دمج العائدين والمهجرين في الداخل، وإعادة اعمار المناطق المدمرة والمتأثرة بالصراعات.
4. استجواب المحافظين والوزراء الحكوميين المرتبطين بأعمال نظام اللامركزية وتحويل الصلاحيات وأي من القضايا المرتبطة بالولايات.
5. إصدار التشريعات المتعلقة بالرقي بالثقافة والتعايش الاجتماعي بين كل أفراد الشعب في الولايات.
6. إقرار التغييرات في أسماء الولايات والعواصم والحدود.
7. ممارسة أي صلاحيات يقرها الدستور والقانون.

يتّضح من خلال ما يلي أن السلطة التشريعية لا تتمتع بصلاحية سحب الثقة أو إستجواب رئيس الدولة أو إعلان الحرب أو البت في تعيين المناصب السيادية في الدولة، الأمر الذي لا يتلائم مع النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي يفترض أن تكون الدولة ونظامها السياسي مبنيّتين وفق أسسه.

ثانياً: السلطة التنفيذية

تتشكّل مؤسسة السلطة التنفيذية من الرئيس ونائبه ومجلس الوزراء.

20 Ibid, p.20.

1- رئيس الدولة: تفصّل (المادة101) من الدستور صلاحيات الرئيس المنتخب شعبياً في دولة جنوب السودان كما يلي[21]:

أ- حماية امن دولة الجنوب السودان.

ب- الإشراف الدستوري التنفيذي المؤسساتي ودعم القيادة في الأمور العامة.

ت- تعين المسؤولين في المؤسسات الدستورية والقضائية وفقاً للدستور.

ث- ترؤس مجلس الوزراء الوطني.

ج- إعلان وإنهاء حالة الطوارئ طبقاً لفقرات الدستور والقانون.

ح- الشروع بالإصلاحات الدستورية والتشريع وتحرير مشاريع القوانين المقرة في السلطة التشريعية.

خ- المصادقة على عقوبة الإعدام أو التخويل بالعفو وتحويل الادانات والعقوبات طبقاً للدستور والقانون.

د- تعيين مستشاري الرئيس.

ذ- تعيين اللجان المختصة.

ر- تشكيل الهيئات واللجان المستقلة.

ز- منح الأوسمة.

س- تمثيل حكومة وشعب جنوب السودان.

ش- إعلان الحرب وفق الدستور والقانون.

ص- تمثيل الدولة في العلاقات الخارجية، تعيين السفراء، وقبول السفراء الأجانب، وتوجيه والإشراف على السياسة الخارجية والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع موافقة الجمعية التشريعية.

ض- أخذ رأي المحكمة العليا فيما يتعلق بأي قضية متعلقة بالدستور.

ط- إقالة حاكم الولاية وحل مجلسها التشريعي في حالات الأزمات وتهديد الأمن وسلامة أراضيها .

ظ- تعيين حاكم تصريف الأعمال الممهد للانتخابات خلال ستين يوماً في حال إقالة الحاكم والجمعية التشريعية بالدستور أو دستور الولاية أو القانون.

ع- ممارسة أي وظيفة يقرها القانون.

[21] The Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, Juba; op.cit., p.33.

يضاف إلى ما ذُكر من صلاحيات، فإن لجنة صياغة الدستور الانتقالي كانت قد شُكّلت بناء على مرسوم رئاسي[22]، وهو ما يعكس هيمنة الرئيس على مجمل المشهد السياسي داخل وخارج المنظومة الدستورية.

ويحتكر الرئيس من خلال هذه الصلاحيات أغلب السلطات التي ترسم السياسة العامة للدولة والولايات المشكّلة لها ويعد بموجب ذلك صانع القرار الأساسي في الدولة.

كما ويتمتّع نائب الرئيس بجزء محدود من الصلاحيات تقتصر على ما يعهد إليه من رئيس الدولة حسب(المادة 106).

2- مجلس الوزراء: مع وجود الرئيس المنتخب ونائبه تتضمن المنظومة التنفيذية كذلك مجلساً للوزراء بزعامة الرئيس تفصّل(المادة 110) و (المادة 111) مكانته وصلاحياته كما يلي[23]:

أ- مجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية العليا في الدولة.

ب- لا تعلو قرارات المجلس على قرارات الرئيس المنصوص عليها في الدستور.

ت- التخطيط والإدارة العامة لجنوب السودان.

ث- قبول السياسات العامة المقدمة من الوزراء المختصين.

ج- مراقبة وتلقى ومناقشة التقارير المتعلقة بالأداء التنفيذي للوزراء التنفيذي والإداري للوزراء.

ح- المباشرة والتفاوض وإبرام الاتفاقيات الدولية الإقليمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

خ- استلام التقارير من حكام الولايات المتعلقة بالأداء التنفيذي للولايات للاستعلام والتنسيق مع هذه الولايات.

---

[22] United Nation Mission in Sudan"In Sudan", UNMIS, June 2011 (http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/2011Docs/inSUDAN-June-2011-eng-web.pdf)accessed November 17, 2014.

[23] The Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, Juba; op. cit, p.37.

د- تنسيق العمل مع الولايات بالشؤون الخاصة بها عن الطريق تشكيل لجان مشتركة.

ذ- العمل كحلقة الوصل بين السلطة التنفيذية على المستوى الوطني والولايات.

ر- تقديم التقارير بناء على الطلب الجمعية الوطنية التشريعية.

ز- صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية.

س- تنسيق الصلاحيات ومراجعة أداء الوزراء والأقسام والإدارات التابعة للحكومة الوطنية.

ش- استئناف التشريعات والميزانية العامة.

ص- ممارسة أي اختصاصات تنفيذية أخرى يقرها الدستور والقانون.

تتبيّن من خلال ما ذكرته نصوص الدستور، الهيمنة التي يتمتع بها رئيس دولة جنوب السودان على باقي المنظومة التنفيذية مع عدم وجود أسلحة قانونية للسلطة التشريعية بمختلف تكويناتها على الرئيس.

ثالثاً: السلطة القضائية

تتشكّل المؤسسات القضائية من المحكمة العليا ومحاكم الاستئناف وتسلسلات المحاكم التقليدي كما توضح ذلك (المادة124) من الدستور الانتقالي [24]، لكن وبالرغم من أن الدستور الانتقالي تناول تشكيل هذه السلطة فإن مؤسسات هذه السلطة غير مستقلة، ولا يبدو أن ثقافة استقلال السلطة القضائية قد أخذت مكانها بعد في دولة جنوب السودان[25].

[24] The Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, Juba; op.cit., p.41.

[25] International Commission of Jurists, South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State?, Refworld, November 2013, (http://www.refworld.org/pdfid/530cb3604.pdf), Accessed October 30, 2014.

رابعاً: المعارضة ومسألة الديمقراطية

كانت علاقة المواجهة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب المعارضة الرئيسة في الجنوب يطفوان على السطح بين الفينة والأخرى خلال عملية صياغة الدستور الانتقالي للدولة، وقد انسحب من العملية ممثلو خمسة أحزاب معارضة معينين في لجنة المراجعة، بعد اتهامهم أعضاء اللجنة من الحركة الشعبية لتحرير السودان بانتهاك قواعد الإجراءات الخاصة بالمداولات، واحتكار اتخاذ القرار داخل الهيئة ولجانها الفرعية، إضافة إلى نقاط تتعلّق بصلاحيات الرئيس ومدد عمل المؤسسة التشريعية، وكان تضمين بند في الوثيقة الانتقالية بإعلان منطقة أبيي الحدودية جزءاً من جمهورية جنوب السودان القادمة قد أغضب حكومة السودان التي تنظر لهذه المنطقة كجزء من دولة السودان[26]، وهو ما أثار جدلاً بين أحزاب المعارضة في كيفية التعامل مع هذه القضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الأحزاب التي ظهرت إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي[27]:

1. المجلس التنسيقي للولايات الجنوبية، الذي يضم تنظيمات سياسية منشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الجنرال رياك ماشار، والفصيل المتحد بقيادة الجنرال لام أكول، وقد كونت هذه المجموعة من التنظيمات جناحاً عسكرياً تحت اسم قوة دفاع جنوب السودان.
2. جبهة الإنقاذ الديمقراطية V.D.F ، وهو حزب له أنصار في الشمال والجنوب إلا انه قد عانى من انشقاقات وصراعات دامية، إذ كان انشقاقه بالأساس عن قوات الفصيل المتحد بزعامة لام آكول، ثم انقسمت إلى ثلاث فصائل هي جبهة الإنقاذ المتحدة، والجبهة الديمقراطية المتحدة، والجبهة الجنوبية المتحدة.

---

[26] انتونيت ميداي، "دولة جديدة: دستور جديد"، مجلة **بعثة الأمم المتحدة في السودان،** (الخرطوم، يونيو 2011)، ص7.

[27] منى حسين عبيد، "الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان: الحركة الشعبية لتحرير السودان نموذجاً"، مجلة **دراسات دولية** العدد 41، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، تموز، 2009)، ص-ص 39-40.

3. اتحاد الأحزاب الأفريقية، وهو تشكيل يضم أحزاباً منتمية إلى مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وكان يوصف بأنه التكتل الأكثر معارضة لنظام الخرطوم (دولة السودان) وكان أشد المنادين بالانفصال عن حكومة الخرطوم وتشكيل دولة جنوب السودان.

يتّضح من خلال ذلك أن النظام السياسي في دولة جنوب السودان لا يمثّل بأي شكل الحالة المثالية للنظام السياسي الديمقراطي المتشكل من الشعب وبالشعب وإلى الشعب، أو مقترب من حال أي نظام سياسي في الغرب، الذي يمثّل النموذج الذي تسعى معظم الدول المتشكلة حديثاً لمحاكاته بصفات التعددية والشفافية وتداول السلطة وغيرها، فالنظام في جنوب السودان يعلي من مكانة المؤسسة الرئاسية المتجسدة بالرئيس على باقي المؤسسات السياسية، وهو ما قد يماشي طبيعة القوة المشكّلة للدولة ذاتها (الحركة المسلحة المدعومة قبلياً)، فالرئيس هنا قد يمثّل في العقل اللاواعي للمجتمع قائد الجيش أو الزعيم القبلي قبل أن يكون موظفاً في هرم سلطة مؤسسة تسمى النظام السياسي أو الدولة، الأمر الذي ربما يفسّر إيجابياً على اعتبار أن الدولة الناشئة بحاجة إلى قيادة قوية ونظام سياسي متماسك يرسي دعائمها، وهو ما يوفره وجود رئيس قوي وحركة سياسية قائدة لباقي الحركات والأحزاب، إلا إن ذلك يحمل في طياته مخاطر الانقلابات والاهتزازات السياسية في حالة عدم اتساق إيقاع المؤسسات السياسية الرسمية مع طبيعة وحاجات وخصائص المجتمع ، ويبقي النظام في مواجهة العديد من التحديات.

المطلب الثالث

تحديات النظام السياسي

أولاً: الجيش

غالباً ما سيلعب كبار جنرالات الجيش وقادة الحروب التاريخية للحركة الشعبية دورا سلبياً في مرحلة السلم، وذلك لعدم مجاراتهم لشئون السلم كما جاروا شئون الحرب، وذلك لقلة كفاءتهم في إدارة الأمور المدنية قياسا بالعسكرية خاصة مع تبوءهم لمراكز حساسة في الدولة وميل الجنرالات الإفريقيين عموماً لخوض مغامرات الانقلابات العسكرية مع الإرث السوداني في هذا المجال، وسيشكل الإمساك بلجام جنرالات الجيش الشعبي لتحرير السودان تحدياً خطيراً مع وجود إرث لحركات تمرد داخل قياداته، كالذي حصل عام 2009 بقيادة الجنرال السابق في الجيش الشعبي جورج أطور الذي ينحدر من قبيلة الدينكا نتيجة رفضه لنتائج الانتخابات[28]، التي لم تسعفه للفوز بحكم ولاية جونقلي فاعتبرها مزورة وبقي مستمراً في نشاطاته العسكرية المعادية لحكومة الجنوب إلى أن تمت تصفيته في عام2011 بعد أيام قليلة من فشل مفاوضات سرية بينه وبين جوبا بمبادرة من كينيا التي استضافت الوفدين، لكن أطور تمسك بإعادة إجراء الانتخابات وبمنحه عدة حقائب وزارية وباستيعاب ضباطه في رتب كبيرة في الجيش، وهو الأمر الذي رفضته جوبا[29].

لا يستبدل العسكر عادة الحرب بالديمقراطية، وإنما بالرغبة بالتسلط[30]، وجني ثمار التضحيات المبذولة في سنوات القتال والنضال من أجل حرية واستقلال الدولة، وهو ما يشعرهم بأنهم أحق من سواهم بالتمتع بخيرات الدولة، وما يأتي بالنتائج السلبية هو التنافس الشخصي الذي يحدث بين الجنرالات حول أحقية كل منهم في قيادة الدولة مثل النزاع بين الجنرال رياك ماشار (قبيلة النوير) والرئيس سيلفا كير (قبيلة

28هاني رسلان، **السياسة المصرية تجاه السودان**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2010) ص9.

29 الجزيرة نت، **جوبا تعلن مقتل جورج أطور**، (الدوحة، 2011)، في:

-http://www.aljazeera.net/news/pages/3cd40c57-29b4-4946-ae4f-35979112601e2011/12/20

30 حلمي شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص70.

الدينكا) بعدما أقال الأخير الأول مع الحكومة في تموز عام 2013، وهو ما دفع بالأول إلى إعلانه الترشح للرئاسة في الانتخابات التي من المقرر أن تجري عام 2015[31]، وفجرّ فيما بعد مواجهات مسلحة بين أنصار الزعيمين تمثّلت باشتباكات عنيفة بالأسلحة المتوسطة داخل صفوف الحرس الرئاسي بين أنصار رياك ماشار من قبيلة النوير وأتباع قبيلة الدينكا في 16 كانون الأول 2013، واتهام الرئيس سيلفا كير لأنصار ماشار بإشعال هذه المواجهات[32]. قبل أن تبدأ المفاوضات بين الطرفين وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في 24 كانون الثاني من عام 2014، تضمن وقف القتال وتبادل الأسرى رغم عدم رغبة الأطراف في إنهاء القتال ولكن هذا الإتفاق تم بعد ضغط أمريكي- أوروبي على أطراف النزاع[33]، وانتهى الأمر بمحاولة انقلابية، إلا إن تدخل الأطراف الإقليمية والدولية فيها والنجاح في توقيع اتفاق سلام بين الزعيمين المتحاربين في تنزانيا بتاريخ كانون الثاني عام 2015[34] حال دون نجاح هذه المحاولة، إلا إنها أربكت المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة حتى الآن.

ثانياً: النزاعات العرقية والقبلية

31 بي بي سي عربي، **رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت يقيل نائبه والحكومة**، (لندن، 2013) ، في:

- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/210723_south_sudan_president_government_dismissal.shtml

32 سكاي نيوز عربية، **سيلفا كير يتهم نائبه بمحاولة الإنقلاب**، (ابو ظبي، 2013) ، في:

- http://www.skynewsarabia.com/web/article/4900082013-12-16

33 بي بي سي عربي، **توقيع اتفاق سلام بين طرفي النزاع في جنوب السودان**، (لندن،2014) في:
http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2014/01/140124_ssudan_peace_deal.shtml

34 بي بي سي عربي، **توقيع اتفاق سلام لجنوب السودان في تنزانيا**، (لندن، 2015)، في:
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2015/01/150121_south_sudan_reunify_agreement

مع تمتّع أتباع قبيلة الدينكا بمكانة متميزة في الحكم والسلطة والثروة والمراكز الحساسة في الدولة*، فان احتمالات التوتر القبلي تبقى قائمة مع وجود رغبة من القبائل الأخرى كالنوير بممارسة حقوقها في هذه المجالات، ولقد تسببت القناعة بتسلّط قبيلة الدينكا على مجريات الأمور محاولة للانقلاب على جون قرنق وإزاحته عن قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لاتهامه بالقبلية والتسلط[35]، ومما عزز ذلك الهزة العنيفة التي أصابت الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد انشقاق الزعيم رياك ماشار (من قبيلة النوير) ولام أكول (من قبيلة الشلك) عن الحركة في المدة 1990–1995، مما عزز نفوذ الدينكا داخل الحركة في أسوأ حالاتها إثر الحملات العسكرية شنتها حكومة الخرطوم وأدت إلى نزوح الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى شريط حدودي ضيق بين السودان وكل من كينيا وأوغندا[36].

وغالباً ما يضرب العنف المجتمعات الريفية، وخاصة ما حصل من نزاع قبلي في منطقة (جونقلي) عام 2009، إذ أدى إلى مقتل الآلاف وتشريد ما يزيد على 350 ألف شخص[37]، دفعت سلطات السودان العديد من الجنوبيين المقيمين على أراضيها للهجرة إلى دولة الجنوب بعد حجبها الجنسية عنهم باعتبارهم سيكونون عبئاً على الدولة (سبعة ملايين نسمة) سيكونون مزدوجي الجنسية ورعايا لدولة الجنوب في دولة السودان، ولم يكن الجنوب جاهزاً لإيجاد وظائف لهذا الكم من السكان في دولته الفتية[38].

وتجدر الإشارة هنا إلى الأسباب العرقية التي أدت إلى المواجهات بين أتباع نائب الرئيس السابق ماشار وأنصار الرئيس سيلفا كير وأدت إلى المحاولة الانقلابية التي أصابت البلاد بما يشبه الحرب الأهلية بين القبائل المسيحية، لولا التدخل الدولي ومحاولة تدارك الموقف.

---

* تتسم الدينكا أكبر قبيلة في جنوب السودان (ينتمي اليها سيلفا كير رئيس الدولة) بروح التمركز العنصري حول الذات وتمثّل الزعامة فيها مركز ثقل للتوحيد، مع وجود قيم سلبية مثل العدوانية والعنف وعقدة التفاخر بملكية البقر، والميل نحو المحافظة على ذلك ومقاومة التغيير. المصدر:

–حلمي شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص57.

35 للمزيد أنظر: عبده مختار موسى، مصدر سبق ذكره، ص–ص 35–36.

36 إبراهيم عبد الله محمد الأزرق، **جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير: عرض تاريخي ورؤية شرعية**، (الرياض، مركز البيان للبحوث والدراسات، 2010)، ص30.

37 المجموعة الدولية للأزمات، الصراعات القبلية في جونقلي: التصدي لانعدام الأمن في جنوب السودان، مجلة **المستقبل العربي**، المجلد 32– العدد 373(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، آذار 2010)، ص210.

38 أماني الطويل، "طبيعة الأزمة الراهنة بين دولتي السودان وجنوب السودان"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 57، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، آب، 2012)، ص–ص 146–147.

ثالثاً: التوترات مع دولة السودان

من التحديات الأبرز التي تواجهها الدولة هي العلاقة مع الشمال وأبرز القضايا العالقة بينهما مثل الديون والنفط والمناطق الحدودية المختلف عليها مثل أبيي[39]، إذ قد تستمر الخلافات وقضايا التوتر بين الدولتين على هذه المنطقة التي تعد موطن قبيلة (الدينكا)[40]، مُنحت أبيي التي تقع على الحدود بين شمال السودان وجنوبه، (وضعية إدارية خاصة) وفقاً لبروتوكول أبيي الوارد في اتفاق السالم الشامل. وكان من المقرر أن تنظم المنطقة استفتاء في بداية عام 2010 حول انضمامها إلى الشمال أو الجنوب، إلا أنه لم يجرى حتى الآن نتيجة لعدم اتفاق الطرفين بشأن الناخبين المؤهلين ومفوضية الاستفتاء وأمور أخرى. ولم تنجح الوساطة الإقليمية والدولية في حل الخلاف بالرغم من المحاولات المتكررة للوصول إلى تسوية سياسية[41].

وتم الاتفاق على تأجيل الاستفتاء في هذه المنطقة إلى المرحلة الانتقالية بسبب الاختلاف على تبعية قبائل المسيرية العربية إليها[42]،والحركة الشعبية (قاطع الشمال) وغيرها.

المناطق الأخرى المتنازع عليها إضافة إلى (أبيي) هي[43]:

1. **دبة الفخار** هي منطقة تقع على بعد أربعة كيلومترات جنوب منطقة جودة بولاية النيل الأبيض على النيل الأبيض. ويتمحور الخلاف فيها حول مساحة لا تتعدى كيلومترين شمالاً وجنوباً. تستند حكومة الخرطوم في الدفع بتبعية المنطقة إليها إلى وثيقة صادرة عام 1920م ولم تلغ حتى إعلان استقلال

---

39 دريد الخطيب ومحمد أمير الشب، "انفصال جنوب السودان: الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة **جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مجلد 1- العدد 27، (رام الله، حزيران، 2012)، ص393.

40 احمد أبو سعده، **جنوب السودان وأفاق المستقبل** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011) ، ص-ص 308-309.

41 هاييل مايكل جربتكوس، "الفرار من الصراع في أبيي"، مجلة **بعثة الأمم المتحدة في السودان**، (الخرطوم، يونيو 2011)، ص8.

42 سداد مولود سبع، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان: أبيي نموذجاً"، مجلة **الدراسات الدولية**، العدد47، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2011)، ص150.

43 الجزيرة نت، **المناطق المتنازع عليها بين الخرطوم وجوبا**، ، (الدوحة، 2012) في:

-http://www.aljazeera.net/news/pages/71fad06e-a5e9-4843-8482-44d6508e86f82012/3/29

السودان في يناير/ كانون الثاني 1956. وفي يوليو/ تموز 1956 حدث تغيير إداري بالحدود، تعده الحكومة السودانية غير ملزم ولا يؤخذ به في القانون الدولي، كما أن اتفاقية نيفاشا للسلام حددت ترسيم الحدود كما هي عند استقلال السودان.

2. **جبل المقينص** تقع منطقة جبل المقينص في مساحة حدودية بين ثلاث ولايات هي النيل الأبيض وجنوب كردفان بالسودان، وولاية أعالي النيل بجنوب السودان.المنطقة ذات تداخل قبلي يشمل قبائل الكواهلة وكنانة والأحامدة وبعض القبائل الصغيرة، بجانب قبيلتي الشلك والدينكا الجنوبيتين.يدور الخلاف بين الطرفين بالمنطقة –التي تبعد نحو 147 كلم جنوب غرب مدينة كوستى بولاية النيل الأبيض– حول أربعة كيلومترات بسبب تفسير خاطئ لترجمة كلمة about حيث فهم الجنوبيون أن المعنى هو وقوع المنطقة شمال خط 12 مع العلم أن المعنى هو جنوب خط 12.

3. **كاكا التجارية** منطقة تجارية حدودية تفصل بين ولايتي جنوب كردفان وولاية أعالي النيل بين خطي عرض 10 – 11.تعتمد الحكومة السودانية في موقفها على وثيقتين من الحاكم العام قبل استقلال السودان حيث قضى بنقل كاكا التجارية من أعالي النيل إلي جنوب كردفان عامي 1923 و1929 ولم تلغ تلك الوثائق حتى الآن.بينما تعتمد حكومة جنوب السودان في وثائقها على خريطة السودان وجنوب السودان.

4. **كافي كنجي–حفرة النحاس** منطقة تقع في بجنوب دارفور. وهي عبارة عن متوازي أضلاع تبلغ مساحته 13 كلم2. تسكنها قبائل دارفور.تعتمد الحكومة السودانية في موقفها منها على وثيقة صادرة عام 1944 من مدير مديرية دارفور إلى نظيره في بحر الغزال يطلب فيه إدارة حفرة النحاس–كافي كنجي إنابة عنه لأنها تبعد عنه قليلا وتنقطع عنه في فصل الخريف. وترى الحكومة السودانية أنها وضعت خطأ ضمن حدود الجنوب في الخريطة اللاحقة بينما تثبت الوثائق التي بيدها عكس ذلك.

وكما هو معروف فإن المشكلات الحدودية في الدول النامية عموماً وفي بلدان أفريقيا خصوصاً هي من أكبر التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها وتمس سيادتها وقد تهدد استقرارها ووجودها

على المدى البعيد، خاصة في حالة العلاقة بين دولتين مثل السودان وجنوب السودان، يحتوي تاريخ العلاقة بين نظاميهما السياسيين الكثير من التوتر والصراعات الدامية والمسلحة .

رابعاً: معوقات التنمية الاقتصادية

بالإضافة لما شهده الواقع الاقتصادي في الدولة عموماً من تراجع، بسبب سنوات الصراع من أجل الانفصال وما تعانيه من انعكاسات المرحلة الإنتقالية، وانعكاس ذلك سلباً على قطاعات مهمة مثل الزراعة والصناعة والتنقيب والتعدين والثروة الحيوانية والطرق والجسور والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية الأخرى[44]، وهو الأمر الذي استمر بعد الصراع الدموي الداخلي الذي حصل في عام 2013 ولا تزال عواقبه مستمرة حتى الآن، قد لا يستطيع النظام السياسي من النهوض بأعباء التنمية الاقتصادية مع تزايد التحديات الأمنية والأولويات الحكومية في التخصيصات المالية لذلك مما ينسحب على متطلبات التنمية الاقتصادية والخطط الاستثمارية والتشغيلية التي ينبغي تنفيذها للنهوض الاقتصادي في مختلف مجالات الإنتاج.

وعلى الرغم من تحقيق حكومة الجنوب (قبل الانفصال التام) منذ عام 2005 نمواً سريعاً، فإن أغلب الاستثمارات الخاصة تأتي من شركات صغيرة كينية أو أوغندية أو محلية، وأغلب الآمال معلّقة على عائدات النفط، وتنفق الحكومة كثيراً من الأموال على أجور الجهاز الإداري بدرجة لا تبقي سوى القليل للإنفاق على تطوير البنية التحتية مثل إنشاء مصفاة نفط أو خط أنابيب ينقل نفط الجنوب إلى الساحل[45]، وذلك يلقي على النظام السياسي عبئ تأسيس البيئة الأمنية المستقرة التي تجذب الإستثمارات العالمية لاقتصاد هذه الدولة البكر.

خامساً: الفساد الإداري

---

[44] للمزيد انظر: ابتسام محمود جواد، "مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية"، مجلة **كلية التربية الأساسية**، العدد 72، (الجامعة المستنصرية، 2011)، ص–ص 461–465.

45 فرج عبد الفتاح، "جنوب السودان: المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 51 ، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، يناير 2011)، ص 83.

يمثّل الفساد الإداري مشكلة موروثة عن نظام الحكم المحلي لمنطقة جنوب السودان قبل انفصالها عن دولة السودان ويمكن أن تهدد مستقبل النظام السياسي اذا ما وصلت مستويات السخط الشعبي على النخبة الحاكمة مرحلة التصعيد بالعنف مع تفاعل عوامل أخرى.

وللحكومات المحلية في جنوب السودان في مرحلة ما قبل الانفصال تاريخ مرير مع مظاهر الفساد المالي والاختلاس، غذته قيادات ومسؤولون في قمة هرم السلطة وقيادات في الحركة الشعبية والحركات المعارضة التي سبقتها تم من خلالها تبديد المال العام واستغلاله للمصالح الشخصية، وتوجيه اغلب أموال الميزانية وحتى المنح من الدول الأخرى في تجهيز الآلة العسكرية على حساب متطلبات التعليم والصحة والخدمات العامة لمجتمع دولة الجنوب، وشيوع المحسوبية وتعيين غير المؤهلين على أساس قبلي وسوء استغلال الأرض في تشييد المباني والتأجير والاستثمار بصورة غير منظمة[46]، مما رسّخ ثقافة الفساد في مرحلة ما بعد الاستقلال وجعلها من أبرز تحديات استمرار الدولة.

سادساً: جيش الرب Lord Army

يمثّل هذا التشكيل نموذجاً للمشكلات الإقليمية التي يمكن أن تواجهها أي دولة إفريقية تعيش في أجواء حالات التمرد التي تمثّل حالة شبه معتاده في منطقة وسط افريقيا الذي تنتمي دولة جنوب السودان إليها، ينتشر هذا التشكيل العسكري في أكثر من دولة مجاورة لجنوب السودان خاصة أوغندا، وتكمن خطورته في قابليته على الاختفاء وإعادة تشكيل عناصره على الرغم من الضربات الشديدة التي وجهتها له الدول التي يتواجد فيها بمساعدة أمريكية وغربية سعت للقضاء عليه، ويمثل هذا الجيش تحدياً أمنياً كبيراً لدولة ناشئة كجنوب السودان لسوء العلاقة بينه وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن المعروف أن هذا الجيش يرتبط بعلاقة قدمت حكومة الخرطوم من خلالها الدعم له في حروبه خاصة ضد أوغندا[47].

---

[46] للمزيد انظر: اسماعيل ياسين، **المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان** (الخرطوم، الشركة العامة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007)، ص–ص 74–77.

[47] أيمن السيد شبانه، "موقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان"، مصدر سبق ذكره، ص37.

ويبقى تحدي هذه القوة المتمردة في إقليم الدولة وغيرها من القوى التي يمكن أن تظهر داخل أو خارج حدود الدولة من التحديات المزمنة التي تعاني منها العديد من دول اقليم وسط إفريقيا، التي يجب أن يضعها النظام السياسي في حساباته كتهديد قائم ينبغي التعامل معه في أي زمان ومكان.

الخاتمة والاستنتاجات

لا يحتاج المتتبّع لواقع المرحلة التاريخية التي تمرّ على دولة جنوب السودان عموماً ومؤسساتها السياسية خصوصاً بذل جهد لملاحظة تعقّد المشهد السياسي والاجتماعي فيها، على الرغم من الفرص المتاحة أمامها لبناء هوية جامعة للسكان وبيئة اجتماعية، اقتصادية، أمنية، وسياسية مستقرة لبناء النظام السياسي في هذه الدولة الناشئة والوصول بها إلى بر الأمان كباقي الدول المستقرة.

عموماً يمكن القول إن النظام السياسي للدولة يواجه جملة من التحديات، أهمها تاريخ المجتمع السياسي في الدولة المفعم بالصراع، الذي يواجه صعوبة في تهيئة البيئة الملائمة للاستقرار السياسي والمجتمعي وتداول السلطة لدى المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية المكوّنة للنظام السياسي، إضافة إلى مشكلة تعدد الانتماءات العرقية والدينية والقبلية التي تجسّد تحدياً لدولة ناشئة كجنوب السودان، وتجدر الإشارة هنا إلى الأسباب العرقية التي أدت إلى المواجهات بين أتباع نائب الرئيس السابق ماشار وأنصار الرئيس سيلفا كير وأدت إلى المحاولة الانقلابية التي أصابت البلاد بما يشبه الحرب الأهلية بين القبائل المسيحية، لولا التدخل الدولي ومحاولة تدارك الموقف، ويلقى على النظام السياسي مسؤولية مواجهة أزمات الاندماج والمشاركة والتوزيع والهوية التي قد تنتج عن هذا التباين إذا لم تتم إدارة التفاعلات الاجتماعية في المستقبل بصورة سليمة، كما إن اقتصاد الدولة الناشئ يحتاج بيئة أمنية وسياسية داعمة له وجاذبة لرؤوس الأموال، وهو ما يتيح استكمال تأسيس البنى التحتية والشروع في التنمية والتحديث، وكما يمكن للواقع الجغرافي للدولة الذي يتضمن ثوابت يمكن تفعيلها واستغلالها ايجابياً في دعم التعاون الثنائي والإقليمي بينها وبين محيطها المتنوع الذي يحتوي دولاً يمكن أن تستفيد منها جنوب السودان في دعم سياساتها المائية والزراعية والتجارية والنفطية إذا ما تم بناء شراكة متينة بينها وبين دول إقليمية مهمة، مع وجود رؤية تعلي المصلحة المشتركة وتنأي الصراعات السياسية جانباً، وهو ما يدعم أداء النظام السياسي ويزيد من فرص

نجاحه في تحقيق الاستقرار والبناء على أسس قوية، كما يمكن لهذه البيئة الجغرافية أن تنعكس سلباً على واقع الدولة من خلال تصاعد حدة النزاع والصراع على المصالح كالحدود والأقليات والحركات المتمردة المنتشرة في إقليم الدولة، وهو ما قد يزيد من أعباء النظام السياسي في الحفاظ على أمن الدولة القومي واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي والبقاء في منأى عن التنافس الإقليمي والصراعات بين القوى الموجودة فيه .

أما على صعيد الحياة السياسية الداخلية في الدولة يمكن القول أن النظام السياسي في دولة جنوب السودان لا يمثّل بأي شكل الحالة المثالية للنظام السياسي الديمقراطي المتشكل من الشعب وبالشعب وإلى الشعب، فالنظام في جنوب السودان يعلي من مكانة المؤسسة الرئاسية المتجسدة بالرئيس على باقي المؤسسات السياسية، وهو ما قد يماشي طبيعة القوة المشكّلة للدولة ذاتها (الحركة المسلحة المدعومة قبلياً)، فالرئيس هنا قد يمثّل في العقل اللاواعي للمجتمع قائد الجيش أو الزعيم القبلي قبل أن يكون موظفاً في هرم سلطة مؤسسة تسمى النظام السياسي أو الدولة، الأمر الذي ربما يفسّر إيجابياً على اعتبار أن الدولة الناشئة بحاجة إلى قيادة قوية ونظام سياسي متماسك يرسي دعائمها، وهو ما يوفره وجود رئيس قوي وحركة سياسية قائدة لباقي الحركات والأحزاب، إلا إن ذلك يحمل في طياته مخاطر الانقلابات والاهتزازات السياسية في حالة عدم اتساق إيقاع المؤسسات السياسية الرسمية مع طبيعة وحاجات وخصائص المجتمع ، ويبقي النظام في مواجهة العديد من التحديات، كما تشكّل الانقلابات العسكرية ودور جنرالات الجيش خطراً داهماً على المؤسسات السياسية ومستقبل النظام والعملية السياسية .

وكما هو معروف فإن المشكلات الحدودية في الدول النامية عموماً وفي بلدان أفريقيا خصوصاً هي من أكبر التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها وتمس سيادتها وقد تهدد استقرارها ووجودها على المدى البعيد، خاصة في حالة العلاقة بين دولتين مثل السودان وجنوب السودان، يحتوي تاريخ العلاقة بين نظاميهما السياسيين الكثير من التوتر والصراعات الدامية والمسلحة .

وللحكومات المحلية في جنوب السودان في مرحلة ما قبل الانفصال تاريخ مرير مع مظاهر الفساد المالي والاختلاس، غذته قيادات ومسؤولون في قمة هرم السلطة وقيادات في الحركة الشعبية والحركات المعارضة التي سبقتها تم من خلالها تبديد المال العام واستغلاله للمصالح الشخصية، وتوجيه اغلب أموال

الميزانية وحتى المنح من الدول الأخرى في تجهيز الآلة العسكرية على حساب متطلبات التعليم والصحة والخدمات العامة لمجتمع دولة الجنوب، مما رسّخ ثقافة الفساد في مرحلة ما بعد الاستقلال وجعلها من أبرز تحديات استمرار الدولة .

إضافة إلى جميع هذه التحديات تبرز مشاكل القوى المسلحة المتمردة في إقليم الدولة التي يمكن أن تظهر داخل أو خارج حدود الدولة، والتي تعد من المشكلات المزمنة التي تعاني منها العديد من دول اقليم وسط افريقيا والتي يجب أن يضعها النظام السياسي في حساباته كتهديد قائم ينبغي التعامل معه في أي زمان ومكان،

إن النجاح في مواجهة هذه المشكلات والتحديات يعتمد على تطور وتقدم النظام السياسي في جنوب السودان، ويعتمد هذا على مجموعة من العوامل التي يرتبط وجودها من عدمه باستعداد ذات النظام السياسي لتوفيرها بالإضافة إلى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية، وهي كما يلي:

1. إدراك صانع القرار لطبيعة المشكلات التي يعاني منها النظام داخلياً والنجاح في إصلاحها، وهو ما يعني إعادة تقييم بناء وآليات عمل الحركة الشعبية لتحرير السودان التي مثّلت نواة هذا النظام السياسي، بقياداتها التي شكّلت النخب السياسية وعناصر صنع القرار فيه بدئاً من رئيس الدولة، وهو ما سيسهم كثيراً في ضمان معالجة الاختلالات البنيوية والوظيفية فيه ومنع الظواهر السلبية.
2. تمدين القيادات السياسية ذات الخلفية العسكرية لضمان غياب شبح الانقلابات العسكرية في أذهانها، وهو ما يمثّل أبرز ظواهر النظم السياسية في أفريقيا عموماً كما يظهر عبر أحداث التاريخ المعاصر.
3. إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية، وخاصة مؤسسات النفط والمعادن والزراعة والسياحة، إضافة إلى المؤسسات الاجتماعية وجعلها أكثر ملائمة لواقع جنوب السودان الدولة، وليس الإقليم المتمرد.

4. تأسيس ما يعرف بدولة (الوحدة والتنوّع)[48]، عن طريق بناء ثقافة التعايش القومي والديني والعرقي والقبلي داخل المجتمع بصورة حقيقية وجعلها جزأً أساسياً في بنية الدولة وسلوك النظام السياسي بكل مكوناته.

5. إنهاء المرحلة الانتقالية والتحول إلى دولة المؤسسات التي تمضي وفق دستور دائم يلبي متطلبات بناء الإنسان والدولة.

6. اعتماد سياسة خارجية على مستوى الإقليم والعالم مبنية على أسس التعاون، وتتجاوز خلافات الماضي، مقدمة المصلحة القومية للدولة على الجوانب الأخرى، والمساعدة في إيجاد إقليم مستقر محيط بالدولة وخاصة في الشمال (دولة السودان)، لأن استقرار الإقليم يقود إلى استقرار الدولة في الداخل، والعكس صحيح، وهو ما يدعو دولة جنوب السودان إلى الاقتراب نحو تصفير المشكلات الخارجية كالحدود والموارد المشتركة مع الدول المحيطة (ولو مرحلياً) لحين استكمال بناء الدولة داخلياً .

مصادر البحث

أولاً : المصادر العربية:

الكتب:

1- إبراهيم عبد الله محمد الأزرق، **جنوب السودان ومبدأ تقرير المصير: عرض تاريخي ورؤية شرعية** (الرياض، مركز البيان للبحوث والدراسات، 2010).

2- احمد أبو سعده، **جنوب السودان وأفاق المستقبل** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011).

3- إسماعيل ياسين، **المشكلة القومية واتفاقية السلام في السودان** (الخرطوم، الشركة العامة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2007) .

4- حلمي شعراوي، **السودان في مفترق الطرق**(القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2011) .

5- زكي البحيري، **مشكلة جنوب السودان بين الميراث التاريخي والتطورات السياسية 1955-2011** (القاهرة ركائز المعرفة للدراسات والبحوث، 2010) .

[48] Ole, Frahm. "Defining the Nation: National Identity in South Sudanese Media Discourse" Africa Spectrum, No.47 (January 2012) P.39.

6- عبد القادر إسماعيل، **جنوب السودان: صراعات الحرب وصراعات السلام دور الأحزاب السياسية 1947 – 1972** (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2011).

7- هاني رسلان، **السياسة المصرية تجاه السودان**(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،2010).

الدوريات العربية:

1- ابتسام محمود جواد، "مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية"، مجلة **كلية التربية الأساسية**، العدد 72، (الجامعة المستنصرية، 2011).

2- إبراهيم محمد آدم، " قضايا التحول الديمقراطي في السودان "، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد42، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، تشرين الأول، 2008) .

3- المجموعة الدولية للأزمات، الصراعات القبلية في جونقلي: التصدي لانعدام الأمن في جنوب السودان، مجلة **المستقبل العربي**، المجلد 32- العدد 373، (بيروت، آذار، 2010).

4- أماني الطويل، "طبيعة الأزمة الراهنة بين دولتي السودان وجنوب السودان"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 57، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، آب، 2012) .

5- انتونيت ميداي، "دولة جديدة: دستور جديد"، مجلة **بعثة الأمم المتحدة في السودان**، (الخرطوم، حزيران، 2011) .

6- أيمن السيد شبانه، "موقف الأطراف الإقليمية حال انفصال جنوب السودان"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 51، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2011) .

7- بدر الشافعي، "جنوب السودان وقضية الانتخابات"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 48، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، نيسان، 2010) .

8- دريد الخطيب ومحمد أمير الشب، "انفصال جنوب السودان: الجذور والتطورات والتداعيات"، مجلة **جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، مجلد 1- العدد 27، (رام الله، حزيران، 2012) .

9- سامي السيد أحمد، " قضايا الخلاف بين السودان وجنوب السودان"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 57، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، آب، 2012) .

10- سداد مولود سبع، "البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان: أبيي نموذجاً"، مجلة **الدراسات الدولية**، العدد47، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2011)، ص150.

11- هاييل مايكل جربتكوس، "الفرار من الصراع في أبيي"، مجلة **بعثة الأمم المتحدة في السودان**، (الخرطوم، حزيران، 2011) .

12- عبده مختار موسى، "البعد الديني لمسألة جنوب السودان مع إشارة إلى الفترة (1989-2005)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 25 ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الأول، 2010).

13- فرج عبد الفتاح، "جنوب السودان: المقومات الاقتصادية وفرص الاستثمار المتاحة"، مجلة **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 51 ، (القاهرة، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، كانون الثاني، 2011) .

14- منى حسين عبيد، "الخريطة السياسية لأحزاب جنوب السودان: الحركة الشعبية لتحرير السودان نموذجاً"، مجلة **دراسات دولية** العدد 41، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ، تموز -2009) .

15- هاييل مايكل جربتكوس، "الفرار من الصراع في أبيي"، مجلة **بعثة الأمم المتحدة في السودان**، (الخرطوم، حزيران، 2011) .

مصادر الإنترنت:

1. الجزيرة نت، **جوبا تعلن مقتل جورج أطور**، (الدوحة، 2011)، في:

-http://www.aljazeera.net/news/pages/3cd40c57-29b4-4946-ae4f-35979112601e2011/12/20

2. الجزيرة نت، **المناطق المتنازع عليها بين الخرطوم وجوبا**، ، (الدوحة، 2012) في:

-http://www.aljazeera.net/news/pages/71fad06e-a5e9-4843-8482-44d6508e86f82012/3/29

3. بي بي سي عربي، **توقيع اتفاق سلام بين طرفي النزاع في جنوب السودان**، (لندن،2014) في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/multimedia/2014/01/140124_ssudan_peace_deal.shtml

4. بي بي سي عربي، **توقيع اتفاق سلام لجنوب السودان في تنزانيا**، (لندن، 2015)، في:

http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2015/01/150121_south_sudan_reunify_agreement

5. بي بي سي عربي، **رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت يقيل نائبه والحكومة**، (لندن، 2013) ، في:

- http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2013/07/210723_south_sudan_president_government_dismissal.shtml

6. حسن عبد المنقوري، **الأبعاد الجيوسياسية لانفصال جنوبي السودان**، (موقع جامعة الخرطوم، 2013)، في:

http://activities.uofk.edu/multisites/Uofk_activities/images/stories/activities/Humanities2013/papers/Geopolitical_Dimensions_for_the_secession_of_southern_Sudan.pdf (Augest,10.2014)

7. دينق مشول مونيراش، **الصراع يوقف عجلة إقتصاد جنوب السودان**، (موقع النيلين، برلين، 2014) في:

- http://www.theniles.org/articles/index-ar.php?id=2259(April,8,2014)

8. رويترز، جنوب السودان يؤجل إنتاج الذهب عاماً بسبب الصراع، (وكالة رويترز، 31- يوليو- 2014) في:

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0G01R620140731,(Augest,7, 2014) .9

10. سكاي نيوز عربية، **سيلفا كير يتهم نائبه بمحاولة الإنقلاب**، (ابو ظبي، 2013) ، في:

- http://www.skynewsarabia.com/web/article/4900082013-12-16

11. صحيفة الدستور، **6 مليارات دولار خسائر جنوب السودان جراء وقف ضخ النفط خلال 2013**، (صحيفة الدستور، القاهرة، 10-أغسطس- 2014) في:

http://www.dostor.org/215789(June,9,2013)

12. عبد النبي شاهين، **جنوب السودان تبحث عن هويتها واستقرارها**، (دبي، صحيفة البيان، 2013) في:
http://www.albayan.ae/one-world/interviews-dialogues/2013-03-12-1.1840340 (March, 12, 2013)

13. موقع cnbcعربية، **جنوب السودان تخطط لاقتراض مليار دولار من شركات النفط**، (قناة cnbcعربية، 10- أغسطس، 2014) في:
http://www.cnbcarabia.com/?p=163430(July,3,2013)

14. وكالة رويترز، **جنوب السودان يضع مشروع ميزانية 2012-2013**، (وكالة رويترز، 10-أغسطس-2014) في:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE85J0CJ(june-20,2012)

المصادر الأجنبية:

Internet

1. International Commission of Jurists, South Sudan: An Independent Judiciary in An Independent State?, Refworld, November2013,(http://www.refworld.org/pdfid/530cb3604.pdf), Accessed October 30, 2014.
2. Policy Brief: South Sudan, Country Indicator for Foreign Policy, 2012 (www4.carleton.ca/cifp/app/serve.php/1409.pdf) accessed March, 7, 2013.
3. The Transitional Constitution of the Republic of South Sudan, Juba, 2011, p-p 18-19.
4. UNISCO "UNESCO Country Programming Document for South Sudan 2014-2016" (http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002268/226870e.pdf) accessed September , 11, 2014.)
   United Nation Mission in Sudan "In Sudan", UNMIS, (June 2011) http://unmis.unmissions.org/Portals/UNMIS/2011Docs/inSUDAN-June-2011-eng-web.pdf